والإرادة ، ومحل جريان حكمها عليها ، فيقوي سبحانه بعضها ببعض ، ويبطل ـ إن شاء ـ بعضها ببعض ، ويسلب بعضها قوته وسببيته ، ويُعرِيها منها ، ويمنعه من موجبها مع بقائها عليه ، ليعلم خلقه أنه الفعال لما يريد، وأنه لا مستقل بالفعل والتأثير غير مشيئته ، وأن التعلق بالسبب دونه كالتعلق ببيت العنكبوت ، مع كونه سبباً ، وهذا باب عظيم نافع في التوحيد ، وإثبات الحِكَم ، يوجب للعبد ـ إذا تبصر فيه ـ الصعود من الأسباب إلى مسببها . والتعلق به دونها ، وأنها لا تضر ولا تنفع إلا بإذنه ، وأنه إذا شاء جعل نافعها ضاراً وضارها نافعاً ، ودواءها داء ، وداءها دواء . فالالتفات إليه بالكلية شرك مناف للتوحيد ، وإنكار أن تكون أسباباً بالكلية قدح في الشرع والحكمة . والإعراض عنها ـ مع العلم بكونها أسباباً ـ نقصان في العقل . وتنزيلها منازلها ، ومدافعة بعضها ببعض ، وتسليط بعضها على بعض ، وشهود الجمع في تفرقها ، والقيام بها : هو محض العبودية ، والمعرفة ، وإثبات التوحيد والشرع والقدر والحكمة ، والله أعلم .

غلط السالكين :

وأما غلط من غلط من أرباب السلوك والإرادة في هذا الباب : فحيث ظنوا أن شهود الحقيقة الكونية ، والفناء في توحيد الربوبية ، من مقامات العارفين ، بل أجلُّ مقاماتهم ، فساروا شائمين لبرق هذا الشهود ، سالكين لأدوية الفناء فيه ، وحَثَّهم على هذا السير ، ورغَّبهم فيه : ما شهدوه من حال أرباب الفرق الطبعي فأنفوا من صحبتهم في الطريق ، ورأوا مفارقتهم فرض عين لا بد منه . فلما عرض لهم الفرق الشرعي في طريقهم ، ورد عليهم منه أعظم وارد فرَّق جمعيتهم، وقسَّم وحدة عزيمتهم ، وحال بينهم وبين عين الجمع ، الذي هو نهاية منازل سيرهم ، فافترقت طرقهم في هذا الوارد العظيم .

فمنهم من اقتحمه ولم يلتفت إليه . وقال : الاشتغال بالأوراد عن عين المورود انقطاع عن الغاية . والقصد من الأوراد : الجمعية على الآمر : فما الاشتغال عن المقصود بالوسيلة بعد الوصول إليه ، والرجوع من حضرته إلى منازل السفر إليه؟ وربما أنشد بعضهم :

يطالَب بالأوراد من كان غافلاً فكيف بقلب كل أوقاته وِرْد؟

فإذا اضطر أحدهم إلى التفرقة بوارد الأمر ، قال : ينبغي أن يكون الفرق على اللسان موجوداً ، والجمع في القلب مشهوداً .

ثم من هؤلاء : من يسقط الأوامر والنواهي جملة ، ويرى القيام بها من باب ضبط ناموس الشرع ، ومصلحة العموم ، ومبادىء السير فهي التي تحث أهل الغفلة على التشمير للسير ، فإذا جَدَّ في المسير استغنى بقربه وجمعيته عنها .

ومنهم : من لا يرى سقوطها إلا عمن شهد الحقيقة الكونية ، ووصل إلى مقام الفناء فيها . فمن كان هذا مشهده : سقط عنه الأمر والنهي عندهم. وقد يقولون : شهود الإرادة يسقط الأمر . وفي هذا المشهد يقولون : العارف لا يستقبح قبيحة ؛ ولا يستحسن حسنة .

ويقول قائلهم : العارف لا ينكر منكراً ، لاستبصاره بسر الله في القدر . ويقولون : القيام بالعبادة مقام التلبيس، ويحتجون بقوله تعالى : ﴿ وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ (١) .

وهذا من أقبح الجهل . فإن هذا داخل في جواب « لو » التي ينتفي بها الملزوم ـ وهو المقدم ـ لانتفاء اللازم . وهو الجواب . وهو التالي .

فانتفاء جعل الرسول مَلَكاً ـ كما اقترحوه ـ لانتفاء التلبيس من الله عليهم . والكفار كانوا قد قالوا :

---

(١) سورة الأنعام : الآية /٩/ .

﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ (١) .

أي نعاينه ونراه ، وإلا فالملك لم يزل يأتيه من عند الله بأمره ونهيه ، فهم اقترحوا نزول ملك يعاينونه ، فأخبر سبحانه عن الحكمة التي لأجلها لم يجعل رسوله إليهم من الملائكة ، ولا أنزل ملكاً يرونه ، فقال :

﴿ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ (٢) .

أي لوجب العذاب وفُرغ من الأمر . ثم لا يمهلون إن أقاموا على التكذيب . وهذا نظير قوله في سورة الحجر :

﴿ وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ۝٦ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ (٣) .

قال الله عز وجل :

﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴾ و« الحق » ههنا العذاب . ثم قال :

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا ﴾ (٤) .

أي لو أنزلنا عليهم ملكاً لجعلناه في صورة آدمي ، إذا لا يستطيعون التلقي عن الملك في صورته التي هو عليها ، وحينئذ يقع اللبس منا عليهم ، لأنهم لا يدرون : أرجل هو ، أم ملك؟ ولو جعلناه رجلاً لخلطنا عليهم ، وشبهنا عليهم الذي طلبوه بغيره .

وقوله : « ما يلبسون » فيه قولان :

---

(١) سورة الأنعام : الآية /٨/ .
(٢) سورة الأنعام : الآية /٨/ .
(٣) سورة الحجر : الآية : / ٦ ـ ٧ / .
(٤) سورة الأنعام : الآية : /٩/ .

(أحدهما) : أنه جزاء لهم على لبسهم على ضعفائهم . والمعنى : أنهم شبهوا على ضعفائهم ، ولبَّسوا عليهم الحق بالباطل ، فَشُبِّه عليهم وتلبس عليهم الملك بالرجل .

و(الثاني) : أنا نلبس عليهم ما لبسوا على أنفسهم ، وأنهم خلطوا على أنفسهم ، ولم يؤمنوا بالرسل منهم ، بعد معرفتهم صدقه، وطلبوا رسولاً ملكياً يعاينونه ، وهذا تلبيس منهم على أنفسهم، فلو أجبناهم إلى ما اقترحوه لم يؤمنوا عنده ، وللبسنا عليهم لبسهم على أنفسهم .

وأي تعلق لهذا بالتلبيس الذي ذكرته هذه الطائفة من تعليق الكائنات والمثوبات والعقوبات بالأسباب ، وتعليق المعارف بالوسائط ، والقضايا بالحجج ، والأحكام والعلل ، والانتقام بالجنايات ، والمثوبات بالطاعات ، مما هو محض الحكمة وموجبها .

وأثر اسمه « الحكيم » في الخلق والأمر : إنما قام بالأسباب وكذلك الدنيا والآخرة ، وكذلك الثواب والعقاب . فجعل الأسباب منصوبة للتلبيس من أعظم الباطل شرعاً وقدراً . وإن الذي أوقع هؤلاء في هذا الغلو : هو نفرتهم من أرباب الفرق الأول ومشاهدتهم قبح ما هم عليه .

وهم ـ لعمر الله ـ خير منهم ، مع ما هم عليه . فإنهم مقرون بالجمع والفرق ، وأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه فرّق بين المأمور والمحظور ، والمحبوب والمكروه . وإن كانوا كثيراً ما يفرقون بأهوائهم ونفوسهم . فهم في فرقهم النفسي : خير من أهل هذا الجمع . إذ هم مقرُّون أن الله يأمر بالحسنات ويحبها ، وينهى عن السيئات ويبغضها . وإذا فرقوا بحسب أهوائهم ، وفرقوا بنفوسهم لم يجعلوا هذا الفرق ديناً يسقط عنهم أمر الله ونهيه ، بل يعترفون أنه ذنب قبيح ، وأنهم مقصرون ، بل مفرطون في الفرق الشرعي ، ونهاية ما معهم : صحة إيمان مع غفلة وفرق نفساني وأولئك معهم

جمع ، وشهود يصحبه فساد إيمان ، وخروج عن الدين .

ومن العجب : أنهم فروا من فرق أولئك النفسي إلى جمع أسقط التفرقة الشرعية . ثم آل أمرهم إلى أن صار فرقهم كله نفسياً . فهم في الحقيقة راجعون إلى فرقهم ، ولا بد ، فإن الفرق أمر ضروري للإنسان ولا بد . فمن لم يفرق بالشرع فرق بالنفس والهوى . فهم أعظم الناس اتباعاً لأهوائهم . يميلون مع الهوى حيث مال بهم ويزعمون أنه الحقيقة .

وبالجملة : فلهذا السلوك لوازم عظيمة البطلان ، منافية للإيمان ، جالبة للخسران .

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (١) .

وآخر أمر صاحبه : الفناء في شهود الحقيقة العامة المشتركة بين الأبرار والفجار، وبين الملائكة والشياطين ، وبين الرسل وأعدائهم . وهي الحقيقة الكونية القدرية ؛ ومن وقف معها ولم يصعد إلى الفرق الثاني ـ وهو الحقيقة الدينية النبوية ـ فهو زنديق كافر .

الرد على من زعم سقوط الأمر والنهي :

ومنهم : من لم ير إسقاط الفرق الثاني جملة ، بل إنما يسقطه عن الواصل إلى عين الجمع الشاهد للحقيقة ، وما دام سالكاً ، أو محجوباً عن شهود الحقيقة : فالفرق لازم له .

وهؤلاء أيضاً من جنس الفريق الأول ، بل هم خواصهم . فإذا وصل واصلهم إلى شهود حقيقة الجمع : لم يجب عليه القيام بتفرقة الأوامر . وإن قام بها فلحفظ المرتبة ، وضبط الناموس ، وحفظ السالكين عن الذهاب مع الفرق الطبيعي ، قبل شهودهم الحقيقة . ويسمون هذا الحال

---

(١) سورة المائدة : الآية : / ٦٠/ .

« تلبيساً » وقد تقدم ذكره . وسيأتي إن شاء الله تعالى كشف هذا « التلبيس » الذي يشيرون إليه كشفاً بيناً .

وقد تقدم أنهم يحتجون على سقوط الفرق عمن شهد الحقيقة بقوله تعالى :

﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ (١) .

ويقولون : إن الرسول ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ كان في هذا المقام، وإنما كان في قيامه بالأعمال تشريعاً . وقد ذكرنا أن « اليقين » الموت . وأنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام : أن الأوامر والنواهي لا تسقط عن العبد ما دام في دار التكليف ، إلا إذا زال عقله وصار مجنوناً .

ومنهم : من يرى القيام بالأوامر والنواهي واجباً إذا لم تفرق جمعيته فإذا فرقت جمعيته رأى الجمعية أوجب منها ، فيزعم أنه يترك واجباً لمن هو أوجب منه ، وهذا أيضاً جهل وضلال .

فإن رأى أن الأمر لم يتوجه إليه في حال الجمعية فهو كافر .

وإن علم توجهه إليه ، وأقدم على تركه ، فله حكم أمثاله من العصاة والفساق .

ومنهم : من يرى الأمر لا يسقط عنه ، ولكن إذا ورد عليه وارد الفناء والجمع غَيَّب عقله واصطلمه . فلم يشعر بوقت الواجب ولا حضوره ، حتى يفوته فيقضيه . فهذا متى استدعى ذلك الفناء وطلبه ، فليس بمعذور في اصطلامه ، بل هو عاص لله في استدعائه ما يعرضه لإضاعة حقه ، وهو مفرط ، وأمرُه إلى الله . ومتى هجم عليه بغير استدعاء ، وغلب عليه ـ مع مدافعته له ـ خشية إضاعة الحق ، فهذا معذور ، وليس بكامل في

---

(١) سورة الحجر : الآية : /٩٩/ .

حاله ، بل الكمال وراء ذلك . وهو الانتقال عن وادي الجمع والفناء ، والخروج عنه إلى أودية الفرق الثاني والبقاء .

فالشأن كل الشأن فيه . وهو الذي كان ينادي عليه شيخ الطائفة على الإطلاق الجنيد بن محمد [1] رحمه الله .

ووقع بينه وبين أصحاب هذا الجمع والفناء ما وقع لأجله ، فهجرهم وحذَّر منهم . وقال : عليكم بالفرق الثاني . فإن الفرق فرقان . الفرق الأول : وهو النفسي الطبيعي المذموم . وليس الشأن في الخروج منه إلى الجمع والفناء في توحيد الربوبية والحقيقة الكونية . بل الشأن في شهود هذا الجمع واستصحابه في الفرق الثاني . وهو الحقيقة الدينية . ومن لم يتسع قلبه لذلك فليترك جمعه وفناءه تحت قدمه ، ولينبذه وراء ظهره مشتغلاً بالفرق الثاني ، والكمال أيضاً وراء ذلك . وهو شهود الجمع في الفرق ، والكثرة في الوحدة ، وتحكيم الحقيقة الدينية على الحقيقة الكونية . فهذا حال العارفين الكمل :

يُسقى ويشرب ، لا تلهيه سكرته عن النديم ولا يلهو عن الكاس

---

(١) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي ، أبو القاسم الخزاز : صوفي ، من العلماء بالدين ، مولده ووفاته ببغداد ، عرف بالخزاز لأنه كان يعمل الخز ، قال أحد معاصريه : ما رأت عيناي مثله ، الكتبة يحضرون مجلسه لألفاظه ، والشعراء لفصاحته ، والمتكلمون لمعانيه . وهو أول من تكلم في علم التوحيد ببغداد ، وقال ابن الأثير في وصفه : إمام الدنيا في زمانه ، وعده العلماء شيخ مذهب التصوف ، لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة ، ولكونه مصوناً من العقائد الذميمة ، محمي الأساس من شُبه الغلاة ، سالماً من كل ما يوجب اعتراض الشرع ، من كتبه : « رسائل » مختلفة» و« دواء الأرواح » توفي (٢٩٧هـ) .
« طبقات الصوفية : ١٥٥ » ، « حلية الأولياء : ١٠/ ٢٥٥ » ، « سير أعلام النبلاء : ١٤/ ٦٦ » ، « الأعلام : ٢/ ١٤١ » .

« إني لأسمع بكاء الصبي ، وأنا في الصلاة ، فأتجوز فيها ، كراهة أن أشق على أُمه »[1] وكان ﷺ في صلاته واشتغاله بالله وإقباله عليه يشعر بعائشة إذا استفتحت الباب ، فيمشي خطوات يفتح لها ثم يرجع إلى مصلاه . وذكر في صلاته تبراً كان عنده فصلى ، ثم قام مسرعاً فقسمه ، وعاد إلى مجلسه . فلم تشغله جمعيته العظمى ـ التي لا يدرك لها مَنْ بعده رائحة ـ عن هذه الجزئيات . صلوات الله وسلامه عليه .

ومنهم : من يتمكن الإيمان والعلم من قلبه ، فإذا جاء الأمر قام إليه ، وبادر بجمعيته . فإن صحبته وإلا طرحها ، وبادر إلى الأمر ، وعلم أنه لا يسعه غير ذلك : وأن الجمعية فضل ، والأمر فرض ، ومن ضيَّع الفروض للفضول ، حيل بينه وبين الوصول . لكن إذا جاءت المندوبات ، التي هي محل الأرباح والمكاسب العظيمة والمصالح

---

(١) رواه البخاري :(٢/ ١٦٩) في صلاة الجماعة ، باب من أخف الصلاة عند بكاء الطفل ، وفي صفة الصلاة ، وأبو داود (٧٨٩) في الصلاة ، باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث، والنسائي (٢/ ٩٥) في الإمامة ، باب ما على الإمام من التخفيف .
ورواه مسلم (٤٧٠) في الصلاة ، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة ، في تمام ، والترمذي (٣٧٦) في الصلاة ، وإسناده صحيح ، والبغوي في شرح السنة (٨٤٥) و(٨٤٦) باب التخفيف لأمر يحدث ، والبيهقي في الآداب (٣٧) كلهم بلفظ قريب، ومعنى أتجوز : من التجوز في الأمر : وهو التخفيف والتسهيل .
وقال الخطابي : فيه دليل على أن الإمام إذا أحس برجل يريد الصلاة معه وهو راكع ، جاز له أن ينتظره راكعاً ليدرك الركعة ، لأنه إذا كان له أن يحذف من طول صلاته لحاجة إنسان في بعض أمور الدنيا ، كان له أن يزيد فيها لعبادة الله ، بل هو حق وأولى ، وقد كرهه بعض العلماء ، وشدد فيه بعضهم ، وقال : أخاف أن يكون شركاً .

الراجحة، من عيادة المريض ، واتباع الجنازة ، والجهاد المستحب ، وطلب العلم النافع ، والخلطة التي ينتفع بها وينفع غيره ، ولم يؤثرها على جمعيته ، وإذا رأى جمعيته خيراً له وأنفع منها ، فهذا غير آثم ولا مفرط إلا إذا تركها رغبة عنهم بالكلية ، واستبدالاً بالجمعية . فهذا ناقص .

أما إذا قام بها أحياناً وتركها أحياناً لاشتغاله بجمعيته ، فهذا غير مذموم ، بل هذا حقيقة الاعتكاف المشروع ، وهو جمعية العبد على ربه وخلوته به . وكان النبي ﷺ يحتجِر بحصير في المسجد في اعتكافه ، يخلو مع ربه عز وجل .

ولم يكن يشتغل بتعليم الصحابة وتذكيرهم في تلك الحال . ولهذا كان المشهور من مذاهب أحمد [1] وغيره : أنه لا يستحب للمعتكف إقراء القرآن والعلم . وخلوته للذكر والعبادة أفضل له .

واحتجوا بفعل النبي ﷺ .

---

(١) الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله :
إمام المذهب الحنبلي ، وأحد الأئمة الأربعة ، ولد ببغداد سنة (١٦٤هـ) ونشأ منكباً على طلب العلم ، وسافر في سبيله أسفاراً كبيرة إلى الشام والكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن ، ومصر . . . وغيرها ، وكان أسمر اللون ، طويل القامة ، قوي الحجة ، متمسكاً بالسنة ، وفي أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن ومات قبل أن يناظر ابن حنبل ، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهراً لامتناعه عن القول بخلق القرآن . له كتاب « المسند » يحتوي على ثلاثين ألف حديث ، وله كتب في « التاريخ » و« الناسخ والمنسوخ » و« التفسير » و« فضائل الصحابة » و« المناسك » و« الزهد » و« الأشربة » توفي (٢٤١هـ) .
« حلية الأولياء : ٩/ ١٦١ » و« تاريخ بغداد : ٤/ ٤١٣ » و« طبقات الحنابلة : ١/ ٤ و« الأعلام : ١/ ٢٠٣ » .

وأكمل من هؤلاء : من إذا جاءه تفرقة الأمر ، ورآها أرجح من مصلحة الجمعية ، ولم يمكنه الجمع في التفرقة : اشترى الفاضل بالمفضول والراجح بالمرجوح . فإذا كان المندوب مفضولاً مرجوحاً . والجمع خيراً منه اشتغل بالجمع عنه .

فهذا أعلى الأقسام ، والرجل كل الرجل من يَرُدُّ من تفرقته على جمعه ، ومن جمعه على تفرقته . فيقوِّي كل واحد منهما بالآخر ، ولا يلغي الحرب بينهما ، فإذا جاءت تفرقة الأمر جَدَّ فيها وقام بها لجمعيته ، مقوياً لها بالأمر . فإذا جاءت حالة الجمعية تقوى بها على تفرقة الأمر والبقاء به ، فيرد من هذا على هذا ، ومن هذا على هذا ، فإذا جاءت تفرقة الأمر قال : أتفرق لله ليجمعني عليه . وإذا جاءت الجمعية قال : أجتمع لأتقوى على أمر الله ورضاه ، لا لمجرد حظي ولذتي من هذه الجمعية . فما أكثر من يغيب بحظه منها ، ولذتها ونعيمها وطيبها ، عن مراد الله منه. فتدبر هذا الفصل ، وأحط به علماً ، فإنه من قواعد السلوك والمعرفة .

وكم قد زلت فيه من أقدام ، وضلت فيه من أفهام . ومن عرف ما عند الناس ، ونهض من مدينة طبعه إلى السير إلى الله ، عرف مقداره . فمن عرفه عرف مجامع الطرق ، ومفترق الطرق ، التي تفرقت بالسالكين ، وأهل العلم والنظر . والله سبحانه الموفق للصواب .

الفرق بين المشيئة والمحبة والرضا :

أصل ذلك كله : هو الفرق بين محبة الله ورضاه ، ومشيئته وإرادته الكونية ، ومنشأ الضلال في هذا الباب : من التسوية بينهما ، أو اعتقاد تلازمهما : فسوى بينهما الجبرية و القدرية وقالوا : المشيئة والمحبة سواء ، أو متلازمان .

ثم اختلفوا ، فقالت الجبرية : الكون كله ـ قضاؤه وقدره ، طاعته

ومعاصيه ، خيره وشره ـ فهو محبوبه .

ثم من تعبد منهم وسلك على هذا الاعتقاد رأى أن الأفعال جميعها محبوبة للرب . إذ هي صادرة عن مشيئته ، وهي عين محبته ورضاه، وفني في هذا الشهود الذي كان اعتقاداً ، ثم صار مشهداً ، فلزم من ذلك ما تقدم ، من أنه لا يستقبح سيئة ، ولا يستنكر منكراً ، وتلك اللوازم الباطلة المنافية للشرائع جملة .

ولما ورد على هؤلاء قوله تعالى :

﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ (١) .

﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ (٢) .

وقوله :

﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ (٣) .

واعتاص عليهم كيف يكون مكروهاً له ، وقد أراد كونه؟ وكيف لا يحبه ، وقد أراد وجوده؟ أوّلوا هذه الآيات ونحوها بأنه لا يحبها ديناً ، ولا يرضاه شرعاً ، ويكرهها كذلك ، بمعنى أنه لا يشرعها ، مع كونه يحب وجودها ويريده .

فشهدوا في مقام الفناء كونها محبوبة الوجود ، ورأوا أن المحبة تقتضي موافقة المحبوب فيما يحبه . والكون كله محبوبه .

فأحبوا ـ بزعمهم ـ جميع ما في الكون ، وكذبوا وتناقضوا . فإنما

---

(١) سورة البقرة : الآية : /٢٠٥/ .
ونص الآية : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ .

(٢) سورة الزمر : الآية /٧/ .

(٣) سورة الإسراء : الآية /٣٨/ .

أحبوا ما تهواه نفوسهم وإرادتهم . فإذا كان في الكون ما لا يلائم أحدهم ويكرهه طبعه : أبغضه ، ونفر منه وكرهه ، مع كونه مراداً للمحبوب . فأين الموافقة؟ وإنما وافقوا أهواءهم وإرادتهم .

ثم بنوا على ذلك أنهم مأمورون بالرضاء بالقضاء . وهذا قضاء من قضائه . فنحن نرضى بها . فما لنا ولإنكارها ومعاداة فاعلها ونحن مأمورون بالرضا بالقضاء؟ فتركب من اعتقادهم : كونها محبوبة للرب ، وكونهم مأمورين بالرضا بها . والتسوية بين الأفعال ، وعدم استقباح شيء منها أو إنكاره .

وانضاف إلى ذلك اعتقادهم جبر العبد عليها ، وأنها ليست فعله، فلزم من ذلك : رفع الأمر والنهي ، وطي بساط الشرع ، والاستسلام للقدر ، والذهاب معه حيث كان . وصارت لهم هذه العقائد مشاهد ، وكل أحد إذا ارتاض وصفا باطنه : تجلى له فيه صورة معتقده ، فهو يشاهدها بقلبه فيظنها حقاً . فهذا حال هذه الطائفة . وقالت القدرية النفاة : ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له فليست مقدرة له ، ولا مقضية ، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه .

قالوا : ونحن مأمورون بالرضا بالقضاء ، ومأمورون بسخط هذه الأفعال وبغضها وكراهتها فليست إذاً بقضاء الله . إذ الرضا والقضاء متلازمان . كما أن محبته ومشيئته متلازمان ، أو متحدان .

وهؤلاء لا يجيء من سالكيهم وعبَّادهم ما جاء في سالكي الجبرية وعبادهم ألبتة ، لمنافاة عقائدهم لمشاهد أولئك وعقائدهم . بل غايتهم : التعبد والورع . وهم في تعظيم الذنوب والمعاصي خير من أولئك، وأولئك قد يكونون أقوى حالاً وتأثيراً منهم .

فمنشأ الغلط : التسوية بين المشيئة والمحبة ، واعتقادهم وجوب

الرضا بالقضاء ، ونحن نبين ما في الفصلين ، إن شاء الله تعالى، فإن القوة لله جميعاً .

شهـود الجبريـة والقدريـة :

فـأمـا المشيئـة ، والمحبـة : فقـد دل علـى الفـرق بينهمـا القـرآن والسنة ، والعقل والفطرة ، وإجماع المسلمين . قال الله تعالى :

﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ (١) .

فقد أخبر أنه لا يرضى بما يبيتونه من القول ، المتضمن البهت ، ورمي البريء ، وشهادة الزور ، وبراءة الجاني . فإن الآية نزلت في قصةٍ هذا شأنها ، مع أن ذلك كله بمشيئته . إذ أجمع المسلمون على أنه ما شاء الله كـان ومـا لـم يشـأ لـم يكـن . ولـم يخـالـف فـي ذلـك إلا القـدريـة المجوسية ، الذين يقولون : يشاء ما لا يكون ويكون مالا يشاء .

وتـأويـل مـن تـأوّل الآيـة علـى أنـه لا يـرضـاه دينـاً ، مـع محبتـه لوقوعه : مما ينبغي أن يصان كلام الله عنه . إذ المعنى عندهم : أنه محبوب له ، ولكن لا يثاب فاعله عليه ، فهو محبوب بالمشيئة ، غير مثاب عليه شرعاً .

ومذهب سلف الأمة وأئمتها : أنه مسخوط للرب ، مكروه له قدراً وشرعاً ، مع أنه وجد بمشيئته وقضائه . فإنه يخلق ما يحب وما يكره . وهذا كما أن الأعيان كلها خلقه ، وفيها ما يبغضه ويكرهه ـ كإبليس وجنوده وسائر الأعيان الخبيثة ـ .

وفيها ما يحبه ويرضاه ـ كأنبيائه ورسله ، وملائكته وأوليائه ـ وهكذا

---

(١) سورة النساء : الآية /١٠٨/ .

الأفعال كلها خلقه . ومنها ما هو محبوب له وما هو مكروه له . خَلَقه لحكمة له في خلق ما يكره ويبغض كالأعيان . وقال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ (١) .

مع أنه بمشيئته وقضائه وقدره . وقال تعالى :

﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ (٢) .

وكذلك قوله ـ عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر . ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ (٣) .

فهو مكروه له ، مع وقوعه بمشيئته وقضائه وقدره .

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال :

« إن الله كره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال » (٤) .

فهذه كراهة لموجود تعلقت به المشيئة .

---

(١) سورة البقرة : الآية / ٢٠٥/ .

(٢) سورة الزمر : الآية : / ٧/ .

(٣) سورة الإسراء : الآية / ٣٨/ .

(٤) رواه البخاري (٣/ ٢٧) في الزكاة باب قوله الله تعالى : ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ .
وفي الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر .
ورواه مسلم (٥٣٩) في الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة .
ومعنى (إضاعة المال) التبذير فيه والإسراف ، وإنفاقه في غير مبرة (وكثرة السؤال) : الإلحاح فيما لا حاجة له إليه ، فأما ما تدعو الضرورة إليه فلا .

وفي المسند : « إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته » [1] .

فهذه محبة وكراهة لأمرين موجودين ، اجتمعا في المشيئة ، وافترقا في المحبة الكراهة . وهذا في الكتاب والسنة أكثر من أن يذكر جميعه .

تفسير أعوذ برضاك من سخطك :

وقد فطر الله عباده على قولهم : هذا الفعل يحبه الله ، وهذا يكرهه الله ويبغضه، وفلان يفعل ما لا يحبه الله . والقرآن مملوء بذكر سخطه وغضبه على أعدائه . وذلك صفة قائمة به ، يترتب عليها العذاب واللعنة . لا أن السخط هو نفس العذاب واللعنة، بل هما أثر السخط والغضب وموجبهما . ولهذا يفرق بينهما كما قال تعالى :

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [2] .

ففرق بين عذابه وغضبه ولعنته ، وجعل كل واحد غير الآخر، وكان من دعاء النبي ﷺ : « اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢/ ١٠٨) وابن حبان في صحيحه (٩١٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٧٦) .
ورواه البزار والطبراني في الأوسط (مجمع الزوائد : ٣/ ١٦٢) .
وللحديث رواية أخرى هي :
«إن الله يحب أن تقبل رخصه ، كما يحب أن تؤتى عزائمه » .
رواه أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٠١) ، والطبراني في الكبير ، والبزار (مجمع الزوائد : ٣/ ١٦٢) وقال الهيثمي : رجال الطبراني والبزار ثقات .

(٢) سورة النساء : الآية / ٩٣/ .

بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك »[1] .

فتأمل ذكر استعاذته ﷺ بصفة « الرضا » من صفة « السخط » وبفعل « المعافاة » من فعل « العقوبة » فالأول : للصفة ، والثاني : لأثرها المترتب عليها . ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه ، أن ذلك كله راجع إليه وحده ، لا إلى غيره . فما أعوذ منه : واقع بمشيئتك وإرادتك . وما أعوذ به : من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك ، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه . وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه . فإعاذتي مما أكره وأحذر ، ومنعه أن يحل بي : هو بمشيئتك أيضاً . فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك .

فعياذي بك منك : عياذي بحولك وقوتك وقدرتك ورحمتك وإحسانك . مما يكون بحولك وقوتك وقدرتك وعدلك وحكمتك . فلا أستعيذ بغيرك من غيرك . ولا أستعيذ إلا بك عن شيء هو صادر من مشيئتك وخلقك . بل هو منك ولا أستعيذ بغيرك من شيء هو صادر عن مشيئتك وقضائك ، بل أنت الذي تعيذني بمشيئتك مما هو كائن بمشيئتك . فأعوذ بك منك .

ولا يعلم ما في هذا الكلمات ـ من التوحيد والمعارف والعبودية ـ إلا الراسخون في العلم بالله ومعرفته ، ومعرفة عبوديته . وأشرنا إلى شيء يسير من معناها . ولو استقصينا شرحها لقام منه سِفْر ضخم . ولكن قد

---

(١) رواه مالك في الموطأ (١/ ٢١٤) في القرآن ، باب ما جاء في الدعاء ، وأبو داود (٨٧٩) في الصلاة ، باب في الدعاء في الركوع والسجود ، والترمذي (٣٤٩١) في الدعوات ، و(٣٥٦١) في الدعوات ، باب في دعاء الوتر ، وكذلك أبو داود (١٤٢٧) في الصلاة باب القنوت في الوتر .
ورواه النسائي (٣/ ٢٤٨) في قيام الليل باب الدعاء في الوتر .

فتح لك الباب . فإن دخلت رأيت ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر .

والمقصود : أن انقسام الكون في أعيانه وصفاته وأفعاله إلى محبوب للرب مرضي له ، ومسخوط مبغوض له ، مكروه له : أمر معلوم بجميع أنواع الأدلة ، من العقل والنقل ، والفطرة والاعتبار . فمن سوّى بين ذلك كله فقد خالف فطرة الله التي فطر عليها عباده . وخالف المعقول والمنقول ، وخرج عما جاءت به الرسل .

ولأي شيء نوَّع الله سبحانه العقوبات البليغة في الدنياوالآخرة وأشهد عباده منها ما أشهدهم؟ لولا شدة غضبه وسخطه على الفاعلين لما اشتدت كراهته وبغضه له . فأوجبت تلك الكراهة والبغض منه : وقوع أنواع المكاره بهم . كما أن محبته لما يحبه من الأفعال ويرضاه : أوجبت وقوع أنواع المحاب لمن فعلها . وشهود ما في العالم من إكرام أولياءه ، وإتمام نعمه عليهم، ونصرهم وإعزازهم وإهانة أعدائه وعقوبتهم . وإيقاع المكاره بهم : من أدل الدليل على حبه وبغضه وكراهته . بل نفس موالاته لمن والاه ، ومعاداته لمن عاداه : هي عين محبته وبغضه . فإن الموالاة : أصلها الحب، والمعاداة : أصلها البغض . فإنكار صفة« المحبة ، والكراهة » إنكار لحقيقة « الموالاة ، والمعاداة » .

وبالجملة : فشهود القلوب لمحبته وكراهته ، كشهود العيان لكرامته وإهانته .

الرضا بالقضاء والقدر :

وأما حديث « الرضا بالقضاء » فيقال :

(أولاً) : بأي كتاب ، أم بأي سنة ، أم بأي معقول : علمتم وجوب الرضا بكل ما يقضيه ويقدره؟ بل بجواز ذلك ، فضلاً عن وجوبه؟ هذا

كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأدلة العقول ليس في شيء منها الأمر بذلك ، ولا إباحته .

بل من المقضي ما يرضى به ، ومنه ما يسخطه ويمقته . فلا نرضى بكل قضاء كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه : بل من القضاء ما يسخطه . كما أن من الأعيان المقضية : ما يغضب عليه ، ويمقت عليه ويلعن ويذمّ .

ويقال (ثانياً) : ها هنا أمران « قضاء » وهو فعل قائم بذات الرب تعالى ، و« مقضيٌّ » وهو المفعول المنفصل عنه . فالقضاء خير كله ، وعدل وحكمة، فيرضى به كله . والمقضي قسمان: منه ما يرضى به . ومنه ما لا يرضى به، وهذا جواب من يقول : الفعل غير المفعول ، والقضاء غير المقضي .

وأما من يقول: إن الفعل هو عين المفعول ، والقضاء هو عين المقضي ، فلا يمكنه أن يجيب بهذا الجواب .

ويقال (ثالثاً) : القضاء له وجهان :

أحدهما : تعلقه بالرب تعالى ، ونسبته إليه ، فمن هذا الوجه : يرضى به كله .

الوجه الثاني : تعلقه بالعبد ، ونسبته إليه ، فمن هذا الوجه : ينقسم إلى ما يرضى به ، وإلى ما لا يرضى به .

مثال ذلك : قتل النفس ـ مثلاً ـ له اعتباران : فمن حيث أنه قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ، ونهاية لعمره : يرضى به . ومن حيث إنه صدر من القاتل ، وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره ، وعصى الله بفعله : يسخطه ولا يرضى به.

فهذه نهاية أقدام العالم ، المقرين بالنبوات في هذه المسألة ، ومفترق

طرقهم . قد حُصرت لك أقوالهم ومآخذهم ، وأصول تلك الأقوال ، بحيث لا يشذ منها شيء . وبالله التوفيق .

ولا تنكر الإطالة في هذا الموضع : فإنهُ مَزَلة أقدام الخلق ، وما نجا من معاطبه إلا أهل البصائر والمعرفة بالله وصفاته وأمره وشرائعه .

توبـة العامـة ومفاسدهـا عنـد الخاصـة :

ثم قال صاحب المنازل :

« فتوبة العامة : الاستكثار من الطاعة . وهو يدعو إلى جحود نعمة الستر والإمهال ، ورؤية الحق على الله . والاستغناء ـ الذي هو عين الجبروت ـ والتوثب على الله » .

« العامة » عندهم : مَنْ عدا باب الجمع والفناء ، وإن كانوا أهل سلوك ، وإرادة وعلم . هذا مرادهم بالعامة . ويسمونهم « أهل الفرق » ويسميهم غلاتهم « المحجوبين » .

ومراده : أن توبتهم مدخولة عند الخواص منقوصة ، فإن توبتهم من استكثارهم لما يأتون به من الحسنات والطاعات ، أي رؤيتهم كثرتها وذلك يتضمن ثلاث مفاسد عند الخاصة :

[إحداها] : أن حسناتهم التي يأتون بها : سيئات بالنسبة إلى مقام الخاصة . فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين . فهم محتاجون إلى التوبة من هذه الحسنات ، فلغفلتهم ـ باستكثارها ـ عن عيوبها ورؤيتها وملاحظتها : هم جاحدون نعمة الله في سترها وإمهالهم ، كستره على أهل الذنوب الظاهرة تحت ستره وإمهاله . لكن أهل الذنوب مقرون بستره و إمهاله . وهؤلاء جاحدون لذلك ، لأنهم قد توفرت هممهم على استكثارهم من الحسنات دون مطالعة عيب النفس والعمل ، والتفتيش على دسائسهما ، ومحاسبة النفس عليها ، والتمييز بين ما فيها من الحظ والحق ، لَشَغَلهم ذلك عن استكثارها ، ولأجل هذا كان مَنْ عَدِم الحضور

والمراقبة والجمعية في العمل ، خفّ عليه واستكثر منه ، فكثر في عينه ، وصار بمنزلة العادة . فإذا أخذ نفسه بتخليصها من الشوائب ، وتنقيتها من الكدر ، وما في ذلك من شوك الرياء وشبرق الإعجاب ، وجمعية القلب والهم على الله بكليته : وجد له ثقلاً كالجبال ، وقلَّ في عينه . ولكن إذا وجد حلاوته سهل عليه حمل أثقاله ، والقيام بأعبائه ، والتلذذ والتنعم به مع ثقله .

وإذا أردت فهم هذا القدر كما ينبغي ، فانظر وقت أخذك في القراءة إذا أعرضت عن واجبها وتدبرها وتعقلها . وفهم ما أريد بكل آية ، وحظك من الخطاب بها ، وتنزيلها على أدواء قلبك والتقيد بها ، كيف تدرك الختمة ـ أو أكثرها ، أو ما قرأت منها ـ بسهولة وخفة . مستكثراً من القراءة . فإذا ألزمت نفسك التدبر ومعرفة المراد ، والنظر إلى ما يخصك منه والتعبد به ، وتنزيل دوائه على أدواء قلبك ، والاستشفاء به . لم تكد تجوز السورة أو الآية إلى غيرها، وكذلك إذا جمعت قلبك كله على ركعتين ، أعطيتهما ما تقدر عليه من الحضور ، والخشوع والمراقبة : لم تكد أن تصلي غيرهما إلا بجهد . فإذا خلا القلب من ذلك عددت الركعات بلا حساب . فالاستكثار من الطاعات دون مراعاة آفاتها وعيوبها ليتوب منها هو توبة العامة .

المفسدة الثانية : رؤية فاعلها أن له حقاً على الله في مجازاته على تلك الحسنات بالجنات والنعيم والرضوان . ولهذا كثرت في عينه مع غفلته عن أعماله ، ولو كانت أعمال الثقلين لا تستقل بدخول الجنة ولا بالنجاة من النار ، وأنه لن ينجو أحد ألبتة من النار بعمله ، إلا بعفو الله ورحمته .

الثالثة : استشعارهم الاستغناء عن مغفرة الله وعفوه ، بما يشهدون من استحقاق المغفرة ، والثواب بحسناتهم وطاعاتهم . فإن ظنهم أن حصول النجاة والثواب بطاعاتهم ، واستكثارهم منها لذلك ، وكثرتها في

عيونهم إظهار للاستغناء عن مغفرة الله وعفوه . وذلك عين الجبروت والتوثب على الله .

ولا ريب أن مجرد القيام بأعمال الجوارح ، من غير حضور ولا مراقبة ، ولا إقبال على الله ، قد يتضمن تلك المفاسد الثلاث وغيرها ، مع أنه قليل المنفعة دنيا وأخرى ، كثير المؤنة . فهو كالعمل على غير متابعة الأمر والإخلاص للمعبود . فإنه ـ وإن كثر ـ متعب غير مفيد . فهكذا العمل الخارجي القشوري بمنزلة النخالة الكثيرة النظر القليلة الفائدة . فإن الله لا يكتب للعبد من صلاته إلا ما عقل منها . وهكذا ينبغي أن يكون سائر الأعمال التي يؤمر بالحضور فيها والخشوع ، كالطواف ، وأعمال المناسك ونحوها .

فإن انضاف إلى ذلك إحسان ظنه بها ، واستكثارها ، وعدم التفاته إلى عيوبها ونقائصها ، والتوبة إلى الله ، واستغفاره منها : جاءت تلك المفاسد التي ذكرها وما هو أكثر منها .

وقد ظن بعض الشارحين لكلامه : أن مراده : الإزراء بالاستكثار من الطاعات ، وأن مجرد الفناء والشهود والاستغراق في حضرة المراقبة خير منها وأنفع ، وهذا باطل وكذب عليه وعلى الطريقة والحقيقة [1] .

ولا ريب أن هذه طريقة المنحرفين من السالكين ، وهو تعبد بمراد العبد وحظه من الله ، وتقديم له على مراد الله ومحابه من العبد .

فإن للعبد حظاً ، وعليه حقاً . فحق الله عليه : تنفيذ أوامره والقيام بها والاستكثار من طاعاته بحسب الإمكان ، والاشتغال بمحاربة أعدائه

---

(١) أما كذب عليه فربما . وأما كذب على الطريقة والحقيقة الصوفية فلا .

ومجادلتهم ، ولو فرق ذلك جمعيته وشتت حضوره . فهذا هو العبودية التي هي مراد الله [1] .

وأما الجمعية والمراقبة والاستغراق في الفناء ، وتعطيل الحواس والجوارح عن إرسالها في الطاعات ، والاستكثار منها : فهذا مجرد حظ العبد ومراده ، وهو ـ بلا شك ـ أنعم وألذ وأطيب من تفرقة الاستكثار من الطاعات ، لا سيما إذا شهدوا تفرقة المتكثرين منها وقلة نصيبهم في الجمعية . فإنهم تشتد نفرتهم منهم ، ويعيبون عليهم ، ويُزرون بهم . وقد يسمعون من رأوه كثيرالصلاة « ثقاقيل الحصر » ومن رأوه كثير الطواف « حُمُر المدار » [2] ونحو ذلك .

وقد أخبرني من رأى ابن سبعين [3] قاعداً في طرف المسجد

---

(١) وهل يصح عند ذوي الألباب أن تفرق العبادة الخالصة العبد عن ربه؟ إن صدقت العبادة ، وكانت حسنة كما يحب الله : كانت أقوى جامع للعبد مع ربه ، وكانت حائلة بينه وبين الشيطان عدوه وحصناً حصيناً له منه.

(٢) « ثقاقيل الحصر »: الذين يثقلون على حصر المساجد، ويلزمونها ، لكثرة صلاتهم ، و« حمر المدار »: الحمير التي تدور بالرحى ونحوها .

(٣) هو عبد الحق المرسي الأندلسي . كان فقيهاً . ثم انتحل التصوف على حقيقته الفلسفية . وبلغ إلى لبه من وحدة الوجود ، وهتف بها . فكان من أصرح الدعاة إليها . واشتهر عنه أنه كان يقول : لقد تحجّر ابن آمنة واسعاً بقوله « لا نبي بعدي »؛ فتجرأ على التصريح بما لم يتجرأ عليه أمثاله من الصوفية الذين يدينون بهذا المذهب . فإنهم يكنون ويعمون . ولد سنة ٦١٤ ومات سنة (٦٦٩هـ) .
ومن كتبه « الحروف الوضعية في الصور الفلكية » و« كتاب البدو » و« كتاب اللهو » و« أسرار الحكمة المشرقية » و« رسالة النصيحة » وقال ابن دقيق العبد : جلست مع ابن سبعين من ضحوة إلى قريب الظهر ، وهو يسرد كلاماً تعقل مفرداته ، ولا تعقل مركباته .
«فوات الوفيات : ٢٤٧/١ » ، و« نفح الطيب : ٤٢١/١» و« شذرات =

الحرام ، وهو يسخر من الطائفين ويذمهم . ويقول : كأنهم الحمر حول المدار ، ونحو هذا . وكان يقول : إقبالهم على الجمعة أفضل لهم .

ولا ريب أن هؤلاء مؤثرون لحظوظهم على حقوق ربهم ، واقفون مع أذواقهم ومواجيدهم ، فانين بها عن حق الله ومراده .

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يحكي عن بعض العارفين أنه قال : العامة يعبدون الله ، وهؤلاء يعبدون نفوسهم .

وصدق ـ رحمه الله ـ فإن هؤلاء المستكثرين من الطاعات الذائقين لروح العبادة ، الراجين ثوابها ، قد رفع لهم علم الثواب ، وأنه مسبب عن الأعمال ، فشمروا إليه ، راجين أن تقبل منهم أعمالهم ـ على عيبها ونقصها ـ بفضل الله ، خائفين أن ترد عليهم . إذ لا تصلح لله ولا تليق به ، فيردها بعدله وحقه . فهم مستكثرون بجهدهم من طاعاته بين خوفه ورجائه ، والإزراء على أنفسهم ، والحرص على استعمال جوارحهم في كل وجه من وجوه الطاعات ، رجاء مغفرته ورحمته ، وطمعاً في النجاة ، فهم يقاتلون بكل سلاح لعلهم ينجون .

قالوا : وأما ما أنتم فيه من الفناء ، ومشاهدة الحقيقة والقيومية ، والاستغراق في ذلك : فنحن في شغل عنه بتنفيذ أوامر صاحب الحقيقة والقيومية ، والاستكثار من طاعاته ، وتصريف الجوارح في مرضاته ، كما أنكم ـ بفنائكم واستغراقكم في شهود الحقيقة وحضرة الربوبية ـ في شغل عما نحن فيه . فكيف كنتم أولى بالله منا ، ونحن في حقوقه ومراده منا ، وأنتم في حظوظكم ومرادكم منه؟

قالوا : وقد ضرب لنا ولكم مثل مطابق لمن تأمله : بملك ادعى

= الذهب» : ٥/ ٣٢٩» ، البداية والنهاية : ١٣/ ٢٦١» ، «الأعلام : ٣/ ٢٨٠) .

محبته مملوكان من مماليكه ، فاستحضرهما وسألهما عن ذلك؟ فقالا : أنت أحب شيء إلينا ، ولا نؤثر عليك غيرك . فقال : إن كنتما صادقين فاذهبا إلى سائر مماليكي وعرِّفاهم بحقوقي عليهم ، وأخبراهم بما يرضيني عنهم ، ويسخطني عليهم ، وابذلا قواكما في تخليصهم من مساخطي ، ونفِّذا فيهم أوامري ، واصبرا على أذاهم ، وعودا مريضهم ، وشيِّعا ميتهم ، وأعينا ضعيفهم بقواكما ، وأموالكما وجاهكما ، ثم اذهبا إلى بلاد أعدائي بهذه الملطفات وخالطوهم ، وادعوهم إلى موالاتي ، واشتغلا بهم ، ولا تخافوهم ، فعندهم من جندي وأوليائي من يكفيكما شرهم . فأما أحد المملوكين : فقام مبادراً إلى امتثال أمره ، وبعد عن حضرته في طلب مرضاته .

وأما الآخر ، فقال له : لقد غلب على قلبي من محبتك ، والاستغراق في مشاهدة حضرتك وجمالك : مالا أقدر معه على مفارقة حضرتك ومشاهدتك .

فقال له : إن رضائي في أن تذهب مع صاحبك ، فتفعل كما فعل ، وإن بعدت عن مشاهدتي .

فقال : لا أوثر على مشاهدتك والاستغراق فيك شيئاً .

فأي المملوكين أحب إلى هذا الملك ، وأحظى عنده وأخص به ، وأقرب إليه؟ أهذا الذي آثر حظه ومرادته وما فيه لذته على مراد الملك وأمره ورضاه؟ أم ذلك الذي ذهب في تنفيذ أوامره ، وفرغ لها قواه وجوارحه ، وتفرق فيها في كل وجه؟ فما أولاه أن يجمعه أستاذه عليه بعد قضاء أوامره وفراغه منها ، ويجعله من خاصته وأهل قربه! وما أولى صاحبه بأن يبعده عن قربه ، ويحجبه عن مشاهدته ، ويفرقه عن جمعيته عليه ، ويبدله بالتفرقة التي هرب منها ـ في تفرقة أمره ـ تفرقة في هواه ومراده بطبعه وبنفسه .

فليتأمل اللبيب هذا حق التأمل ، وليفتح عين بصيرته ، ويسير بقلبه ، فينظر في مقامات العبيد وأحوالهم وهممهم ، ومن هو أولى بالعبودية ، ومن هو البعيد منها .

ولا ريب أن من أظهر الاستغناء عن الله وطاعاته ، وتوثب عليه، وأورثته الطاعات جبروتاً وحجباً عن رؤيته عيوب نفسه وعمله ، وكثَّرت حسناته في عينه ، فهو أبغض الخلق إلى الله تعالى ، وأبعدهم عن العبودية ، وأقربهم إلى الهلاك لا من استكثر من الباقيات الصالحات ، ومن مثل ما وصى به النبي ﷺ من سأله مرافقته في الجنة ، فقال :

« أعنِّي على نفسك بكثرة السجود » [1] .

ومن قوله تعالى :

﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [2] .

قال الحسن : مدوا الصلاة إلى السحر ، ثم جلسوا يستغفرون .

وقال النبي ﷺ : «تابعوا بين الحج والعمرة ، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب ، كما ينفي الكيرُ خَبَثَ الحديد » [3] .

---

(١) رواه مسلم (٤٨٩) في الصلاة ، باب فضل السجود والحث عليه ، ورواه أبو داود (١٣٢٠) في الصلاة ، باب وقت قيام ﷺ من الليل .
ورواه النسائي (٢/ ٢٢٧) في افتتاح الصلاة ، باب فضل السجود .

(٢) سورة الذاريات : الآيتان / ١٧ ـ ١٨/ .

(٣) رواه أحمد في المسند (١/ ٣٨٧) والترمذي (٨١٠) في الحج ، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة ، والنسائي (٥/ ١١٥) في الحج ، باب فضل المتابعة بين الحج والعمرة ، والبغوي في شرح السنة (١٨٤٣) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود .
ورواه ابن ماجه (٢٨٨٧) بإسناد ضعيف .
لكن الحديث صحيح بشواهده .

وقال لمن سأله أن يوصيه بشيء يتشبث به : « لا يزال لسانُكَ رَطْباً من ذكر الله » [1] .

والدين كله استكثار من الطاعات ، وأحب خلق الله إليه : أعظمهم استكثاراً منها .

وفي الحديث الصحيح الإلهي :

« ما تَقَرَّب إليَّ عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه . ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها . فبي يسمع ، وبي يبصر ، وبي يبطش ، وبي يمشي . ولئن سألني لأعطينَّه ولئن استعاذني لأعيذنه » [2] .

فهذا جزاؤه وكرامته للمتكثرين من طاعته ، لا لأهل الفناء المستغرقين في شهود الربوبية .

---

(١) رواه الترمذي (٣٣٧٢) وقال : حديث حسن ، وابن ماجه (٣٧٩٣) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٥) وقال : حديث صحيح ، ووافقه الذهبي . وقال الحافظ ابن علان : رواه الترمذي والنسائي في الكبرى ، والطبراني في كتاب الدعاء (الفتوحات الربانية : ١/ ٢٥٧) .
ومعنى يتشبث به : يتمسك ويتعلق .

(٢) رواه البخاري (١١/ ٢٩٢) في الرقاق ، باب التواضع ، والبغوي في شرح السنة (١٢٤٨) وأبو يعلى في مسنده (٨٠٨٧) ، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٤) والبيهقي في الزهد (٦٩٩) ، وفي «الأربعون الصغرى» (٣٤) وابن أبي الدنيا في الأولياء (١) ، والطبراني في الكبير (مجمع الزوائد : ٨/ ١٣١) .
قال أبو عثمان الحيري : أي كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع ، وبصره في النظر ، ويده في اللمس ، ورجله في المشي .

وقال ﷺ لآخر :

« عليك بكثرة السجود . فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة ، وحطَّ عنك بها خطيئة » [1] .

تولد وحدة الوجود من تعطيل الجهمية وفناء الصوفية :

وهذه الطريقة في الإرادة والطلب : نظير طريقة التَّجهُّم في العلم والمعرفة ، تلك تعطيل للصفات والتوحيد ، وهذه تعطيل للأمر والعبودية . وانظر إلى هذا النسب والإخاء الذي بينهما ، كيف شرَّك بينهما في اللفظ ، كما شرك بينهما في المعنى؟ فتلك طريقة النفي ، وهذه طريقة الفناء . تلك نفي لصفات المعبود ، وهذه فناء عن عبوديته [2] .

وأما نفي خواص العبيد وفناؤهم : فأمر وراء نفي أولئك وفنائهم ، لأن نفيهم لصفات النقائص ، وما يضادُّ أوصاف الكمال ، وفناءهم عن إرادة غيره ومحبته ، وخوفه ورجائه . ففناؤهم عن كل ما يخالف أمره ومحابه ونفيهم لكل ما يضاد كماله وجلاله . ومن له فرقان فهو يعرف هذا وهذا ، وغيره لا اعتبار به .

وصاحب المنازل ـ رحمه الله ـ كان شديد الإثبات للأسماء والصفات ، مضاداً للجهمية [3] من كل وجه . وله كتاب « الفاروق »

---

(١) رواه مسلم (٤٨٨) في الصلاة ، باب فضل السجود والحث عليه ، والترمذي (٣٨٨) في الصلاة ، باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود وفضله ، والنسائي (٢/٢٢٨) في الافتتاح ، باب ثواب من سجد لله عز وجل سجدة .

(٢) فالكفر ملة واحدة ، فإنه يصدر عن منبع واحد هو إبليس .

(٣) الجهمية : فرقة ضالة تنسب إلى جهم بن صفوان الذي قال مع المرجئة : بأن الإيمان محله القلب ، ونفى مع المعتزلة عن الله كل وصف يجوز =

استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها ، ولم يسبق إلى مثله ، وكتاب « ذم الكلام وأهله » طريقته فيه أحسن طريقة . وكتاب لطيف في أصول الدين ، يسلك فيه طريقة أهل الإثبات ويقررها، وله مع الجهمية المقامات المشهودة . وسعوا بقتله إلى السلطان مراراً عديدة ، والله يعصمه منهم . ورموه بالتشبيه والتجسيم ، على عادة بَهْت الجهمية والمعتزلة لأهل السنة والحديث ، الذين لم يتحيزوا إلى مقالة غير ما دل عليه الكتاب والسنة، ولكنه ـ رحمه الله ـ كانت طريقته في السلوك مضادة لطريقته في الأسماء والصفات ، فإنه لا يقدم على الفناء شيئاً . ويراه الغاية التي يُشَمّر إليها السالكون ، والعلم الذي يؤمه السائرون . واستولى عليه ذوق الفناء وشهود الجمع ، وعظم موقعه عنده ، واتسعت إشارته إليه ، وتنوعت به الطرق الموصلة إليه ، علماً وحالاً وذوقاً ، فتضمن ذلك تعطيلاً من العبودية ، بادياً على صفحات كلامه ، وِزان تعطيل الجهمية لما اقتضته أصولهم من نفي الصفات [1] .

ولما اجتمع التعطيلان لمن اجتمعا له ـ من السالكين ـ تولد منهما

= إطلاقه على غيره ، كالوجود والحياة والعلم ، وجوز وصفه فقط بما يختص به من صفات الأفعال كالخلق ، وذهب إلى أن كلام الله حادث ، وكان جبرياً يقول : إن أعمال الإنسان يخلقها الله ، أسس فرقة الجبرية .
قال الذهبي : الضال المبتدع، هلك في زمان التابعين وقد زرع شراً عظيماً .
ومن أقوال الجهمية : الإيمان عقد بالقلب ، وإن تلفظ بالكفر ، وإن الله في الأمكنة كلها ، وإن الجنة والنار تفنيان . قتل سنة (١٢٨هـ) .
« سير أعلام النبلاء : ٦/ ٢٦) ، « الموسوعة العربية الميسرة : ٦٥٤ » و« الأعلام : ٢/ ١٤١ » .

(١) فإذا كان العمل في طريق غير طريق العقيدة : هل يكون هذا استقامة على ما أحب الله وشرع؟ والله عليم بذات الصدور .

القول بوحدة الوجود ، المتضمن لإنكار الصانع وصفاته ، وعبوديته، وعصم الله أبا إسماعيل باعتصامه بطريقة السلف في إثبات الصفات ، فأشرف من عقبة الفناء على وادي الاتحاد بأرض الحلول ، فلم يسلك فيها ، ولوقوفه على عقبته ، وإشرافه على تلك الربوع الخراب ، ودعوة الخلق إلى الوقوف على تلك العقبة ، أقسمت الاتحادية بالله جهد أيمانهم : إنه لمعهم ، ومنهم . وحاشاه .

وتولى شرح كتابه أشدهم في الاتحاد طريقة ، وأعظمهم فيه مبالغة وعناداً لأهل الفرق : العفيف التلمساني [1] .

ونزَّل الجمع الذي يشير إليه صاحب المنازل على جمع الوجود، وهو لم يرد به ـ حيث ذكره ـ إلا جمع الشهود ، ولكن الألفاظ مجملة ، وصادفت قلباً مشحوناً بالاتحاد ، ولساناً فصيحاً متمكناً من التعبير عن المراد ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴾ .

---

(١) هو سليمان بن علي من كبار شيوخ الصوفية وأصحاب المقامات الرفيعة فيهم . نقل عنه أن الحلال والحرام خاص بالمحجوبين . ولا فرق عنده بين الأجنبية والأم والبنت في النكاح ، وأن القرآن كله شرك . وكلامهم هو التوحيد . كقوله :

وفي كل شيء له آية تدل على أنه عينه

وكان شاعراً ، وقد تنقل في بلاد الروم ، وسكن دمشق ، فباشر فيها بعض الأعمال ، وكان يتبع طريقة ابن عربي في التصوف ، في أقواله وأفعاله ، واتهمه فريق برقة الدين والميل إلى مذهب النصيرية ، وصنف كتباً كثيرة منها : و« شرح الفصوص » و« شرح منازل السائرين للهروي » ، « شرح مواقف النفزي » . مات سنة (٦٩٠هـ) .

« فوات الوفيات : ١/ ١٧٨ » ، « شذرات الذهب : ٥/ ٤١٢ » ، النجوم الزاهرة : ٨/ ٢٩»، « الأعلام :٣/ ١٣٠ » .

توبــة الأوسـاط من استقـلال العبـد المعصيــة :

قال : « وتوبة الأوساط : من استقلال العبد المعصية . وهو عين الجرأة والمبارزة ، ومحض التزين بالحمية ، والاسترسال للقطيعة». يريد : أن استقلال المعصية ذنب ، كما أن استكثار الطاعة ذنب . والعارف من صغرت حسناته في عينه ، وعظمت ذنوبه عنده . وكلما صغرت الحسنات في عينك كبرت عند الله . وكلما كبرت وعظمت في قلبك قلت وصغرت عند الله . وسيئاتك بالعكس . ومن عرف الله وحقه وما ينبغي لعظمته من العبودية : تلاشت حسناته عنده ، وصغرت جداً في عينه ، وعلم أنها ليست مما ينجو بها من عذابه ، وأن الذي يليق بعزته ، ويصلح له من العبودية : أمر آخر . وكلما استكثر منها استقلها واستصغرها ، لأنه كلما استكثر منها فتحت له أبواب المعرفة بالله والقرب منه ، فشاهد قلبه من عظمته سبحانه وجلاله ما يستصغر معه جميع أعماله ، ولو كانت أعمال الثقلين . وإذا كثرت في عينه وعظمت دل على أنه محجوب عن الله ، غير عارف به وبما ينبغي له . وبحسب هذه المعرفة ومعرفته بنفسه يستكثر ذنوبه وتعظم في عينه ، لمشاهدته الحق ومستحقه ، وتقصيره في القيام به ، وإيقاعه على الوجه اللائق الموافق لما يحبه الرب ويرضاه من كل وجه .

إذا عرف هذا ، فاستقلال العبد المعصية عين الجرأة على الله ، وجهل بقدر من عصاه وبقدر حقه ، وإنما كانت مبارزة لأنه إذا استصغر المعصية واستقلها هان عليه أمرها ، وخفت على قلبه ، وذلك نوع مبارزة .

وأما قوله : « ومحض التزين بالحمية » أي بالمحاماة عن النفس ، وإظهار براءة ساحتها ، لا سيما إن انضاف إلى ذلك مشاهدة الحقيقة ، والاحتجاج بالقدر، وقوله : وأي ذنب لي؟ والمحرك لي غيري، والفاعل فيَّ سواي؟ وإنما أنا كالميت بين يدي الغاسل، وما حيلة من ليس له حيلة

وما قدرة من ليس له قدرة؟ ونحو هذا مما يتضمن الجرأة على الله ومبارزته ، والمحاماة عن النفس ، واستصغار ذنوبه ومعاصيه إذا أضافها إلى الحكم ، فيسترسل إذاً للقطيعة ؛ وهي المقاطعة لربه ، والانقطاع عنه ؛ فيصير خصماً لله مع نفسه وشيطانه ، وهذا حال المحتجين بالقدر على الذنوب ، فإنهم خصماء الله عز وجل وهم مع الشياطين والنفوس على الله ، وهذا غاية البعد والطرد والانقطاع عن الله؟

فإن قلت : فكيف كانت توبة العامة من استكثار الطاعات؟ وتوبة من هم أخص منهم . وأعلى درجة من استقلال المعصية؟ وهلا كان الأمر بالضد؟

قلت : الأوساط لما كانوا أشد طلباً لعيوب النفس والعمل، وأكثر تفتيشاً عليها : انكشف لهم عن ذنوبهم ومعاصيهم ما لم ينكشف للعامة ، إذ حرص العامة على الاستكثار من الطاعات ولذلك كثرت في أعينهم ، وحرص هؤلاء على تنقية أنفسهم من الآفات ، والتفتيش على عيوب الأعمال . فاستقلال السيئات آفة هؤلاء ، وقاطع طريقهم ، واستكثار الحسنات وعظمها في قلوب أولئك آفتهم ، وقاطع طريقهم . فذكر ما هو الأخص الأغلب على كل واحدة من الطائفتين .

توبة الخواص من تضييع الوقت :

قال: «وتوبة الخواص : من تضييع الوقت . فإنه يفضي إلى درك النقيصة ويطفىء نور المراقبة ، ويكدر عين الصحبة» .

ليس مراده بتضييع الوقت: إضاعته في الاشتغال بمعصية أو لغو ، أو الإعراض عن واجبه وفرضه . فإنهم لو أضاعوه بهذا المعنى لم يكونوا من الخواص : بل هذه توبة العامة بعينها ، و« الوقت » عند القوم : أخص منه في لغة العرب ، حتى إن منهم من يقول : « الوقت : هو الحق » ومنهم من يقول: « استغراق رسم العبد في وجود الحق » يشيرون إلى

الفناء في حضرة الجمع ، والغالب على اصطلاحهم : أنه من الإقبال على الله بالمراقبة ، والحضور والفناء في الوحدانية . ويقولون: هو صاحب وقت مع الله، فخصوا « الوقت » بهذا الاسم تخصيصاً للفظ العام ببعض أفراده ، وإلا فكل من هو مشغول بأمر يُعنى به فانٍ في شهوده وطلبه ، فله وقت معه ، بل أوقاته مستغرقة فيه .

فتوبة هؤلاء من إضاعة هذا الوقت الخاص الذي هو وقت وَجْد صادق ، وحال صحيحة مع الله لا يكدرها الأغيار .

وربما يمرّ بك إشباع القول في « الوقت » والفرق بين الصحيح منه والفاسد فيما بعد إن شاء الله .

والقصد : أن إضاعة الوقت الصحيح يدعو إلى درك النقيصة ، إذ صاحب حفظه مترق على درجات الكمال ، فإذا أضاعه لم يقف موضعه ، بل ينزل إلى درجات من النقص ، فإن لم يكن في تقدم فهو متأخر ولا بد ، فالعبد سائر لا واقف فإما إلى فوق وإما إلى أسفل وإما إلى أمام وإما إلى وراء. وليس في الطبيعة ، ولا في الشريعة وقوف ألبتة ،ما هو إلا مراحل تطوى أسرع طيٍّ إلى الجنة أو إلى النار .فمسرع ومبطىء ومتقدم ومتأخر ، وليس في الطريق واقف ألبتة وإنما يتخالفون في جهة المسير ، وفي السرعة والبطء :

﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ (١) .

ولم يذكر واقفاً ، إذ لا منزل بين الجنة والنار ، ولا طريق لسالك إلى غير الدارين ألبتة . فمن لم يتقدم إلى هذه بالأعمال الصالحة ، فهو متأخر إلى تلك بالأعمال السيئة .

---

(١) سورة المدثر : الآية (٣٥ ـ ٣٧) .

فإن قلت : كل مجد في طلب شيء لا بد أن يعرض له وقفة وفتور ثم ينهض إلى طلبه .

قلت : لابد من ذلك ، ولكن صاحب الوقفة له حالان : إما أن يقف ليجمَّ نفسه ، ويعدها للسير ، فهذا وقفته سير ، ولا تضره الوقفة ، فإن « لكل عمل شِرَّة ، ولكل شرة فترة » [1] .

وإما أن يقف لداع دعاه من ورائه ، وجاذب جذبة من خلفه ، فإن أجابه أخَّره ولا بد . فإن تداركه الله برحمته ، وأطلعه على سبق الركب له وعلى تأخره ، نهض نهضة الغضبان الآسف على الانقطاع ، ووثب وجمز واشتد سعياً ليلحق الركب . وإن استمر مع داعي التأخر ، وأصغى إليه لم يرض برده إلى حالته الأولى من الغفلة ، وإجابة داعي الهوى ، حتى يرده إلى أسوأ منها وأنزل دركاً .

وهو بمنزلة النكسة الشديدة عقيب الإبلال من المرض، فإنها أخطر منه وأصعب .

وبالجملة : فإن تدارك الله سبحانه وتعالى هذا العبد بجذبة منه من يد عدوه وتخليصه ، وإلا فهو في تأخر إلى الممات راجع القهقرى ، ناكص على عقبيه ، أو مولٍّ ظهره . ولا قوة إلا بالله . والمعصوم من عصمه الله .

وقوله « ويطفىء نور المراقبة » .

يعني أن المراقبة تعطي نوراً كاشفاً لحقائق المعرفة والعبودية، وإضاعة الوقت تغطي ذلك النور ، وتكدر عين الصحبة مع الله ، فإن

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢/١٨٨) و(٢١٠) والطحاوي في مشكل الآثار (٢/٨٨) كلاهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه .

صاحب الوقت مع صحبة الله ، وله مع الله معية خاصة ، بحسب حفظه وقته مع الله ، فإن كان مع الله كان الله معه .

فإذا أضاع وقته كدَّر عين هذه المعية الخاصة ، وتعرض لقطع هذه الصحبة ، فلا شيء أضر على العارف بالله من إضاعة وقته مع الله ، ويخشى عليه إن لم يتداركه بالرجوع : أن تستمر الإضاعة إلى يوم القيامة ، فتكون حسرته وندامته أعظم من حسرة غيره وندامته . وحجابه عند الله أشد من حجاب من سواه، ويكون حاله شبيهاً بحال قوم يؤمر بهم إلى الجنة ، حتى إذا عاينوها وشاهدوا ما فيها ، صُرفت وجوههم عنها؛ إلى النار ؛ فإذاً توبة الخواص تكون من تضييع أوقاتهم مع الله التي تدعو إلى هذه الأمور .

وفوق هذا مقام آخر من التوبة ، أرفع منه وأخص ، لا يعرفه إلا الخواص المحبون ، الذين يستقلون في حق محبوبهم جميع أعمالهم وأحوالهم وأقوالهم ، فلا يرونها قط إلا بعين النقص والإزراء عليها ، ويرون شأن محبوبهم أعظم ، وقدره أعلى من أن يرضوا نفوسهم وأعمالهم له ، فهم أشد شيء احتقاراً لها ، وإزراء عليها . وإذا غفلوا عن مراد محبوبهم منهم . ولم يوفوه حقه ، تابوا إليه من ذلك توبة أرباب الكبائر منها ، فالتوبة لا تفارقهم أبداً ، وتوبتهم لون وتوبة غيرهم لون .

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وكلما ازدادوا حباً له ازدادوا معرفة بحقه ، وشهوداً لتقصيرهم ، فعظمت لذلك توبتهم ؛ ولذلك كان خوفهم أشد ، وإزراؤهم على أنفسهم أعظم ، وما يتوب منه هؤلاء قد يكون من كبار حسنات غيرهم .

وبالجملة : فتوبة المحبين الصادقين العارفين بربهم وبحقه : هي

---

(١) سورة يوسف : الآية /٧٦/ .

التوبة ، وسواهم محجوب عنها . وفوق هذه توبة أخرى ، الأولى بنا الإضراب عنها صفحاً .

التوبــة من الغفلــة :

قال صاحب المنازل :

« ولا يتم مقام التوبة إلابالانتهاء إلى التوبة مما دون الحق ، ثم رؤية علة التوبة ، ثم التوبة من رؤية تلك العلة » .

التوبة مما دون الله : أن يخرج العبد بقلبه عن إرادة ما سوى الله تعالى ، فيعبده وحده لا شريك له بأمره وباستعانته، فيكون كله له وبه .

وهذا أمر لا يصح إلا لمن استولى على سلطان المحبة ، فامتلأ قلبه من الله محبة له وإجلالاً وتعظيماً ، وذلاً وخضوعاً وانكساراً بين يديه ، وافتقاراً إليه .

فإذا صح له ذلك بقيت عليه عندهم بقية أخرى ، هي علة في توبته ، وهي شعوره بها ، ورؤيته لها ، وعدم فنائه عنها، وذلك بالنسبة إلى مقامه وحاله ذنب ، فيتوب من هذه الرؤية .

فهاهنا ثلاثة أمور : توبته مما سوى الله ، ورؤيته هذه التوبة وهي علتها ، وتوبته من رؤية تلك الرؤية ، وهذا عند القوم الغاية التي لا شيء بعدها ، والنهاية التي لا تكون إلا لخاصة الخاصة . ولعمر الله إن رؤية العبد فعله ، واحتجاجه به عن ربه ، ومشاهدته له : علة في طريقه موجبة للتوبة .

وأما رؤيته له واقعاً بمنة الله وفضله ، وحوله وقوته وإعانته : فهذا أكمل من غيبته عنه . وهو أكمل من المقام الذي يشيرون إليه ، وأتم عبودية ، وأدعى للمحبة وشهود المنة ، إذ يستحيل شهود المنة على شيء لا شعور للشاهد به ألبتة .

والذي ساقهم إلى ذلك : سلوك وادي الفناء في الشهود ، فلا يشهد مع الحق سبباً ، ولا وسيلة ولا رسماً ألبتة، ونحن لا ننكر ذوق هذا المقام ، وأن السالك ينتهي إليه ، ويجد له حلاوة ووجداً ولذة لا يجدها لغيره ألبتة ، وإنما يطالب أربابه والمشمرون إليه بأمر وراءه . وهو أن هذا هو الكمال وهو أكمل من حال من شهد أفعاله ورآها ، ورأى تفاصيلها مشاهداً لها ، صادرة عنه بمشيئة الله وإرادته ومعونته ، فشهد عبوديته مع شهود معبوده ، ولم يغب في شهود العبودية عن المعبود ، ولا بشهود المعبود عن العبودية ، فكلاهما نقص . والكمال : أن تشهد العبودية حاصلة بمنة المعبود فضله ومشيئته ، فيجتمع لك الشهودان .

فإن غبت بأحدهما عن الآخر فالمقام مقام توبة ، وهل في الغيبة عن العبودية إلا هضم لها؟

والواجب : أن يقع التحاكم في ذلك إلى الله ورسوله ، وإلى حقائق الإيمان دون الذوق ، فإننا لا ننكر ذوق هذا الحال ، وإنما ننكر كونها أكمل من غيرها . فأين الإشارة في القرآن ، أو في السنة ، أو في كلام سادات العارفين من الصحابة ومن تبعهم إلى هذا الفناء ، وأنه هو الكمال ، وأن رؤية العبد لفعله بالله وحوله وفضله وشهوده له كذلك : علة تجب التوبة منها؟

وهذا القدر مما يصعب إنكاره على القوم جداً ، ويرمون منكره بأنه محجوب من أهل الفَرْق ، وأنه لم يصل إلى هذا المقام ، ولو وصل إليه ما أنكره ، وليس في شيء من ذلك حجة لتصحيح قولهم ، ولا جواب المطالبة ، فقد سألك هذا المحجوب عن مسألة شرعية ، وما ذكرتموه ليس بجواب لها .

ولعمر الله إنه يراكم محجوبين عن حال أعظم من هذا الحال ، ومقام أرفع منه . وليس في مجرد الفناء والاستغراق في شهود القيومية وإسقاط

الأسباب والعلل والحكم والوسائط كثير علم ، ولا معرفة ولا عبودية . وهل المعرفة كل المعرفة والعبودية : إلا شهود الأشياء على ما هي عليه؟ والقرآن كله مملوء من دعاء العباد إلى التفكر في الآيات ، والنظر في أحوال المخلوقات ، ونظر الإنسان في نفسه وتفاصيل أحواله ، وأخص من ذلك : نظره فيما قدَّم لغده ومطالعته لنعم الله عليه بالإيمان والتوفيق والهداية ، وتذكر ذلك والتفكر فيه ، وحمد الله وشكره عليه . وهذا لا يحصل مع الفناء حتى عن رؤية الرؤية وشهود الشهود .

ثم إن هذا غير ممكن ألبتة . فإنكم إذا جعلتم رؤيته لتوبته علة يتوب منها ، فإن رؤيته لتلك الرؤية أيضاً علة توجب عليه توبة وهلم جرا . فلا ينتهي الأمر إلا بسقوط التمييز جملة ، والسكر والطمس المنافي للعبودية ، فضلاً عن أن يكون غاية للعبودية، فتأمل الآن تفاصيل عبودية الصلاة ، كيف لا تتم إلا بشهود فعلك الذي متى غبت عنه كان ذلك نقصاً في العبودية .

فإذا قال المصلي : « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً » فعبودية هذا القول : أن يشهد وجهه ، وهو قصده وإرادته ، وأن يشهد حقيقته ، وهي إقباله على الله .

ثم إذا قال : « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين » فعبودية هذا القول : أن يشهد الصلاة والنسك المضافين إليه لله ، ولو غاب عنهما كان قد أضاف إلى الله بلسانه ما هوغائب عن استحضاره بقلبه ، فكيف يكون هذا أكمل وأعلى من حال من استحضر فعله وعبوديته ، وأضافهما إلى الله ، وشهد مع ذلك كونهما به؟ فأين هذا من حال المستغرق الفاني المصطلم ، الذي قد غاب بمعبوده عن حقه ، وقد أخذ منه وغيب عنه؟

نعم غاية هذا : أن يكون معذوراً . أما أن يكون مقامه أعلى مقام وأجله : فكلا .

وكذلك إذا قال في قراءته : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] .

فعبودية هذا القول : فهم معنى العبادة والاستعانة ، واستحضارهما وتخصيصهما بالله ، ونفيهما عن غيره ، فهذا أكمل من قول ذلك بمجرد اللسان .

وكذلك إذا قال في ركوعه : « اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ولك أسلمت . خشع لك سمعي وبصري ومخّي وعظمي وما استقلّت به قَدَمي »[2] .

فكيف يؤدي عبودية هذه الكلمات غائب عن فعله ، مستغرق في فنائه؟ وهل يبقى غير أصوات جارية على لسانه؟ ولولا العذر لم تكن هذه عبودية .

نعم ؛ رؤية هذه الأفعال والوقوف عندها ، والاحتجاب بها عن المنعم بها الموفق لها ، المانّ بها : من أعظم العلل القواطع . قال تعالى : ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ

---

(١) سورة الفاتحة : / ٥ / .

(٢) رواه مسلم (٧٧١) في صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، والترمذي (٣٤١٧) في الدعوات ، باب دعاء في أول الصلاة ، وأبو داود (٧٦٠) في الصلاة ، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، والنسائي (٢/ ١٣٠) في الافتتاح ، باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة ، و(٢/ ١٩٢) في الافتتاح ، باب نوع آخر من الدعاء في الركوع .

هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [1] .

فالعارف غائب بمنة الله عليه في طاعته ، مع شهودها ورؤيتها ، والجاهل غائب بها عن رؤية منة الله . والفاني غائب باستغراقه في الفناء وشهود القيومية عن شهودها ، وهو ناقص ، وقد جعل الله لكل شيء قدراً .

تأخير التوبة ذنب تجب التوبة منه :

ونذكر نبذاً تتعلق بأحكام التوبة ، تشتد الحاجة إليها ، ولا يليق بالعبد جهلها .

منها : أن المبادرة إلى التوبة من الذنب فرض على الفور ، ولا يجوز تأخيرها ، فمتى أخرها عصى بالتأخير ، فإذا تاب من الذنب بقي عليه توبة أخرى ، وهي توبته من تأخير التوبة ، وقلَّ أن تخطر هذه ببال التائب . بل عنده : أنه إذا تاب من الذنب لم يبق عليه شيء آخر ، وقد بقي عليه التوبة من تأخير التوبة .

ولا ينجي من هذا إلا توبة عامة ، مما يعلم من ذنوبه ومما لا يعلم .

فإن مالا يعلمه العبد من ذنوبه أكثر مما يعلمه ، لا ينفعه في عدم المؤاخذة بها جهله إذ كان متمكناً من العلم ، فإنه عاص بترك العلم والعمل ، فالمعصية في حقه أشد . وفي صحيح ابن حبان : أن النبي ﷺ قال : « الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل ، فقال أبو بكر : فكيف الخلاص منه يا رسول الله؟ قال : أن تقول : اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم ، وأستغفرك لما لا أعلم » [2] .

---

(١) سورة الحجرات : /١٧/ .

(٢) رواه أحمد في المسند (٤/٤٠٣) وأبو يعلى في مسنده (١/٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦١) وأبو نعيم في الحلية (٧/١١٢) ، والطبراني في الكبير =

فهذا طلب الاستغفار مما يعلمه الله أنه ذنب ، ولا يعلمه العبد، وفي الصحيح عنه ﷺ :

« أنه كان يدعو في صلاته : اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي جدِّي وهزلي ، وخطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني . أنت إلهي لا إله إلا أنت » (١) .

وفي الحديث الآخر :

« اللهم اغفر لي ذنبي كله ، ودقَّه وجلَّه ، خطأه وعمده ، سره وعلانيته ، أوله وآخره » (٢) .

= والأوسط (مجمع الزوائد : ١٠/ ٢٢٣) .
قال ابن تيمية : كل محبة لا تكون لله فهي باطلة ، وكل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل ، فالدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها إلا ما كان لله ، والشرك غالب على النفوس .

(١) رواه البخاري (١١/ ١٥٦) في الدعوات ، باب قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت .
ورواه مسلم (٢٧١٩) في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب التعوذ من شر ما عمل ، ومن شر ما لم يعمل .
ورواه البغوي في شرح السنة (١٣٧١) باب جامع الدعاء .

(٢) رواه مسلم (٤٨٣) في الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود ، وأبو داود (٨٧٨) في الصلاة ، باب في الدعاء في الركوع والسجود ، والبغوي في شرح السنة (٦٢٠) باب ما يقول في الركوع والسجود .
والدق : الدقيق ، ويراد به الصغير .
والجل : بكسر الجيم : الجليل العظيم .

فهذا التعميم وهذا الشمول لتأتي التوبة على ما علمه العبد من ذنوبه وما لم يعلمه .

التوبة من ذنب دون آخر :

وهل تصح التوبة من ذنب ، مع الإصرار على غيره [1]؟

فيه قولان لأهل العلم ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، ولم يطلع على الخلاف من حكى الإجماع على صحتها . كالنووي [2] وغيره .

والمسألة مشكلة ، ولها غور ، ويحتاج الجزم بأحد القولين إلى دليل يحصل به الجزم ، والذين صححوها احتجوا بأنه لما صح الإسلام ـ وهو توبة من الكفر ـ مع البقاء على معصية لم يتب منها ، فهكذا تصح التوبة من ذنب ، مع بقائه على آخر .

وأجاب الآخرون عن هذا بأن الإسلام له شأن ليس لغيره ، لقوته

---

(١) صحة التوبة : متوقفة على صدق العزم على الفرار إلى الله والرجوع إليه والتخلص من العدو ، وهو أمر بين العبد وبين ربه ، قال تعالى :
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ .

(٢) هو يحيى بن شرف بن مري ، محيي الدين . أبو زكريا النووي : علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوى ، وإليها نسبته : تعلم في دمشق ، وأقام بها زمناً طويلاً ، من كتبه « تهذيب الأسماء واللغات » و « منهاج الطالبين » و« المنهاج في شرح صحيح مسلم » و « المجموع شرح المهذب » في الفقه الشافعي ، و« روضة الطالبين » و« رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين » و« مناقب الشافعي » و« منار الهدى » و« حلية الأبرار » و« التقريب والتيسير » في مصطلح الحديث ، و« بستان العارفين » . توفي سنة (٦٧٦هـ) . « طبقات الشافعية : ٨/ ٣٩٥ » و« النجوم الزاهرة : ٧/ ٢٨٧ » و« شذرات الذهب ٥/ ٣٥٤ » و« الأعلام : ٨/ ١٤٩ » .

ونفاذه ، وحصوله ـ تبعاً بإسلام الأبوين أو أحدهما ـ للطفل وكذلك بانقطاع نسب الطفل من أبيه ، أو بموت أحد أبويه في أحد القولين وكذلك يكون بكون سابيه ومالكه مسلماً ، في أحد القولين أيضاً، وذلك لقوته ، وتشوف الشرع إليه ، حتى حصل بغير القصد بل بالتبعية [1] .

واحتج الآخرون بأن التوبة : هي الرجوع إلى الله من مخافته إلى طاعته وأي رجوع لمن تاب من ذنب واحد ، وأصر على ألف ذنب؟

قالوا : والله سبحانه إنما لم يؤاخذ التائب ، لأنه قد رجع إلى طاعته وعبوديته ، وتاب توبة نصوحاً . والمصر على مثل ما تاب منه ـ أو أعظم ـ لم يراجع الطاعة ، ولم يتب توبة نصوحاً . قالوا : ولأن التائب إذا تاب إلى الله ، فقد زال عنه اسم « العاصي » كالكافر إذا أسلم زال عنه اسم « الكافر » وأما إذا أصر على غير الذنب الذي تاب منه فاسم « المعصية » لا يفارقه ، فلا تصح توبته .

وسر المسألة ، أن التوبة : هل تتبعض ، كالمعصية ، فيكون تائباً من وجه دون وجه ، كالإيمان والإسلام؟

والراجح : تبعضها ، فإنها كما تتفاضل في كيفيتها كذلك تتفاضل في كميتها . ولو أتى العبد بفرض وترك فرضاً آخره لاستحق العقوبة على ما تركه دون ما فعله ، فهكذا إذا تاب من ذنب وأصر على آخر ، لأن التوبة فرض من الذنبين ، فقد أدى أحد الفرضين وترك الآخر فلا يكون ما ترك موجباً لبطلان ما فعل ، كمن ترك الحج وأتى بالصلاة والصيام والزكاة .

---

(١) هذا في الإسلام الظاهر للمعاملات بين الناس ـ من الأنكحة ونحوها ـ أما الإسلام الحق ، وهو إسلام الوجه لله ، فشيء آخر لا يكون إلا بالعقيدة الصحيحة والعمل الصالح ، بالعلم الصحيح ، وتحري اتباع ما شرع الله ، والاقتداء بالرسول ﷺ .

والآخرون يجيبون عن هذا بأن التوبة فعل واحد ، معناه الإقلاع عما يكرهه الله ، والندم عليه ، والرجوع إلى طاعته ، فإذا لم توجد بكمالها لم تكن صحيحة ، إذ هي عبادة واحدة ، فالإتيان ببعضها وترك بعض واجباتها كالإتيان ببعض العبادة الواجبة وترك بعضها ، فإن ارتباط أجزاء العبادة الواحدة بعضها ببعض أشد من ارتباط العبادات المتنوعات بعضها ببعض .

وأصحاب القول الآخر يقولون : كل ذنب له توبة تخصه وهي فرض منه ، لا تتعلق بالتوبة من الآخر ، كما لا يتعلق أحد الذنبين بالآخر .

والذي عندي في هذه المسألة : أن التوبة لا تصح من ذنب ، مع الإصرار على آخر من نوعه . وأما التوبة من ذنب ، مع مباشرة آخر لا تعلق له به ، ولا هو من نوعه : فتصح ، كما إذا تاب من الربا ، ولم يتب من شرب الخمر مثلاً ، فإن توبته من الربا صحيحة . وإما إذا تاب من الفضل ، ولم يتب من ربا النسيئة وأصر عليه ، أو بالعكس ، أو تاب من تناول الحشيشة وأصر على شرب الخمر ، أو بالعكس : فهذا لا تصح توبته . وهو كمن يتوب عن الزنى بامرأة وهو مصر على الزنى بغيرها غير تائب منها ، أو تائب من شرب عصير العنب المسكر ، وهو مصر على شرب غيره من الأشربة المسكرة . فهذا في الحقيقة لم يتب من الذنب ، وإنما عدل عن نوع منه إلى نوع آخر ، بخلاف من عدل عن معصية إلى معصية أخرى غيرها في الجنس ، إما لأن وزرها أخف ، وإما لغلبة دواعي الطبع إليها ، وقهر سلطان شهواتها له . وإما لأن أسبابها حاضرة لديه عتيدة ، لا يحتاج إلى استدعائها ، بخلاف معصية يحتاج إلى استدعاء أسبابها ، وإما لاستحواذ قرنائه وخلطائه عليه ، فلا يدعونه يتوب منها وله بينهم حظوة بها وجاه . فلا تطاوعه نفسه على إفساد جاهه بالتوبة

كما قال أبو نواس [1] لأبي العتاهية[2].

وقد لامه على تهتكه في المعاصي :

أتـــرانـــي يـــا عتـــاهـــي تـــاركـــاً لـــك المـــلاهـــي؟
أتـــرانـــي مفســـداً بـــالنـ ـسـك عنـد القـوم جـاهـي؟

فمثل هذا إذا تاب من قتل النفس ، وسرقة أموال المعصومين ، وأكل أموال اليتامى ، ولم يتب من شرب الخمر والفاحشة : صحت توبته مما

---

(١) هو الحسن بن هانىء بن عبد الأول :
شاعر العراق في عصره ، ولد في الأهواز ونشأ في البصرة . ورحل إلى بغداد فاتصل فيها بالخلفاء من بني العباس ، ومدح بعضهم . قال الجاحظ: ما رأيت رجلاً أعلم باللغة ولا أفصح لهجة من أبي نواس، وقال الشافعي: لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم ، وهو أول من نهج للشعر طريقته الحضرية وأخرجه من اللهجة البدوية ، وقد نظم في جميع أنواع الشعر . وله ديوان شعر مطبوع . توفي (١٩٥) أو (١٩٨هـ) .
« نزهة الجليس : ١/٣٠٢» ، « خزانة الأدب : ١/١٦٨ » ، و« تاريخ بغداد : ٧/٣٤٦ » ، « الأعلام : ٢/٢٢٥ » .

(٢) هو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني ، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية :
شاعر مكثر ، سريع الخاطر ، في شعره إبداع ، كان ينظم المئة والمئة والخمسين بيتاً في اليوم ، حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل ، وكان يجيد القول في الزهد والمديح وأكثر أنواع الشعر في عصره . وقد نشأ في الكوفة ، وسكن بغداد ، واتصل بالخلفاء ، وعلت مكانته عندهم ، وهجر الشعر مدة ، فبلغ ذلك المهدي العباسي ، فسجنه ثم أحضره إليه وهدده بالقتل أو يقول الشعر ، فعاد إلى نظمه ، فأطلقه . وله ديوان شعر مطبوع . توفي (٢١١هـ) .
« وفيات الأعيان : ١/٧١ » ، « تاريخ بغداد : ٦/ ٢٥٠ » و« الأعلام : ١/ ٣٢١ » .

تاب منه ولم يؤاخذ به ، وبقي مؤاخذاً بما هو مصر عليه . والله أعلم.

أحكـام التـوبـة :

ومن أحكام « التوبة » أنه : هل يشترط في صحتها ألاَّ يعود إلى الذنب أبداً ، أم ليس ذلك بشرط؟

فشرط بعض الناس : عدم معاودة الذنب . وقال : متى عاد إليه تبينَّا أن التوبة كانت باطلة غير صحيحة .

والأكثرون على أن ذلك ليس بشرط . وإنما صحة التوبة تتوقف على الإقلاع عن الذنب ، والندم عليه ، والعزم الجازم على ترك معاودته . فإن كانت في حق آدمي : فهل يشترط تحلله؟ فيه تفصيل ـ سنذكره إن شاء الله ـ فإذا عاوده ، مع عزمه حال التوبة على ألاّ يعاوده ، صار كمن ابتدأ المعصية ، ولم تبطل توبته المتقدمة .

والمسألة مبنية على أصل ؛ وهو : أن العبد إذا تاب من الذنب ثم عاوده فهل يعود إليه إثم الذنب الذي قد تاب منه ثم عاوده ، بحيث يستحق العقوبة على الأول والآخر ، إن مات مصراً؟ أو إن ذلك قد بطل بالكلية ، فلا يعود إليه إثمه ، وإنما يعاقب على هذا الأخير؟

وفي هذا الأصل قولان :

فقالت طائفة : يعود إليه إثم الذنب الأول ؛ لفساد التوبة وبطلانها بالمعاودة قالوا : لأن التوبة من الذنب بمنزلة الإسلام من الكفر . والكافر إذا أسلم هدم إسلامه ما قبله من إثم الكفر وتوابعه، فإذا ارتد عاد إليه الإثم الأول مع إثم الردة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أُخِذ بالأول والآخر » [1] .

---

(١) رواه البخاري (١٢/ ٢٣٥) في استتابة المرتدين ، ومسلم (١٢٠) في =